Revue des
lumières 1
Spécialisée en sciences humaines;
pensée et communauté

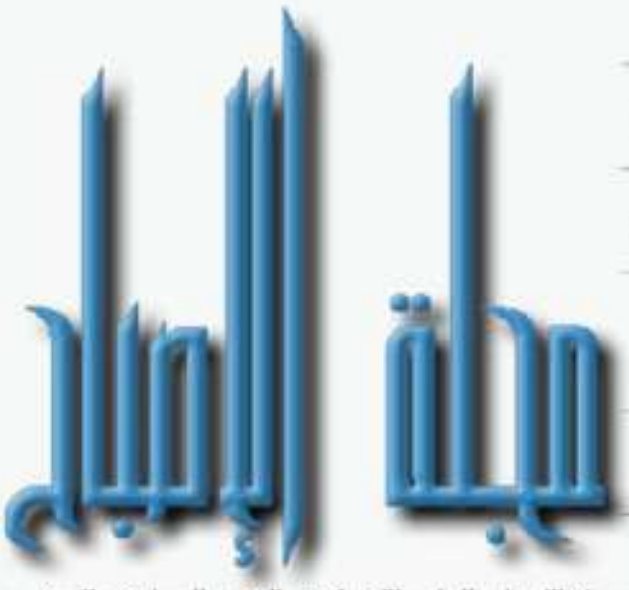

مجلة الأصباح. للعلوم الإنسانية والفكر والسياسة والمجتمع.
العدد 1. يناير 2019
ISSN 2649 4744

الدراسات الفكرية

تطور الفكر الأصولي بين التاريخ والوحي: قراءة انتقائية في المصادر الأصولية	د. جمال الهاشمي
المقاصد الشرعية بين العقلانية السياسية وفلسفة الواقع: علاقة النص بالواقع	د. وليد العدوفي
الأشعرية بين المنهج السلفي وفلسفة المعتزلة: قراءة في متغيرات الواقع الاجتماعي والسياسي	د. أبو القاسم محمد الحاجب

الدراسات السياسية

اليمن بين دول التحالف العربي وصراع المكونات المحلية	د. جمال محمد
اليمن وأبعاد الدور الأمريكي المتخطية للحدود القومية: "قراءة مختصرة"	د. كمال انطاكي

مراجعات كتب

قراءة في كتاب: المحددات السياسية واستراتيجية العلاقات الدولية	طارق عبد الوهاب

قراءة في كتاب: المحددات السياسية واستراتيجية العلاقات الدولية للمؤلف جمال الهاشمي

Reading a book

Political determinants and international relations strategy

Written by Jamal Al Hashemi

د.طارق عبد الوهاب

Dr.Tariq Abdel Wahab

صدر عن مركز الإصباح للدراسات الحضارية والسياسية والاستراتيجية كتاب "المحددات السياسية واستراتيجية العلاقات الدولية للدكتور جمال محمد الهاشمي موزعة بين مقدمة وفصل تمهيدي وفصلين في505 صفحة وبدوري سوف أقوم بقراءة الكتاب قراءة منهجية قراءة سريعة، ولا أدعي أني أحطت بكل ما فيه وذلك لعدة أسباب الأول: منها أن الدراسة تدخل ضمن قراءة جديدة ومنهج جديد لم أقف عليه قبلا، فهي تندرج ضمن حقول متعددة وتخصصات مختلفة في قراءة موسوعية للواقع السياسي والاجتماعي والعقائدي والجغرافي والثقافي وغيرها .. كما تضمن الباحث عدة مجالات منها النظريات السياسية باعتبار السياسة مفهوم شمولي ترتبط بالنظريات الاجتماعية والنفسية وغيرها من النظريات التي أعاد الباحث تركيبها وتأطيرها لتأصيل مدخل منهجي جديد للتعامل مع الدراسات أطل عليها المحددات وهي مهمة للقارئ المختصص فلا يستغني عنه السياسي كما لا تستغني عنه التخصصات الأخري المختلفة.

تنتمي الدراسة إلى حقل النظريات السياسية ومن خلالها سعى الباحث إلى تأصيل المحددات الرئيسية التي تتحكم بطبيعة العلاقات الدولية حيث بدأ الفصل التمهيدي بتحليل القراءات المرجعية للقوى المؤثرة والفاعلة على الساحة وتتضمن في هذا الفصل تحديد الأمومة الدينية في سياق قراءته للأمم المتولدة عنها أو العقائد المتشكلة بها والمكونات الإثنية والطائفية التي تتشكل بها في قراءته للديانات العابرة للدول أو تلك الديانات التي استطاعت تفريخ معتقدات بأنماطها القومية واللغوية في سياقاتها التاريخية، ويجمع بين الأصل المرجعي والمتأصل به. كما أشار إلى نمط آخر من الديانات الاندماجية التي تشكلت عبر تطوراتها التاريخية واقتباسها أصولا ومفاهيم وأدبيات من مختلف الديانات كالديانة البوذية التي تجمع بين الفلسفة الأخلاقية للكونفوشيوسية والفلسفة الطبيعية عن الطاوية وفلسفة المخلص عن المسيحية وغيرها وفي السياق ذاته أشار إلى تلك المرجعيات الأم باعتبارها الأصول البنوية التي يبنى عليها غيرها.

ثم انتقل إلى الفصل الأول حيث أشار إلى أهمية الدين كضرورة للجنس البشري، لم يتخلى عنه حتى أولئك الذين يؤلهون العدم كمذهب مناقض للوجود في فلسفة سوفسطائية تعتقد بانتفاء قيمة الإنسان والأخلاق والأديان وفي الوقت ذاته تدعو الإنسان إلى الارتقاء بفكره عن مرتبة الحيوان غير المدرك للعدم إلى مرتبة المدرك للعدم وفي إدراكه للعدم إدراكا لنقيضه المتمثل بالوجود، أو التأليهين (مصطلح يشير إلى عباد الطبيعة) أصحاب التفسيرات البيولوجية التي بها تتحدد طبيعة العلاقة بين الأجناس البشرية على أساس معيار القوة والتي تطورت عنها معتقدات كالنازية والفاشستية أو نظريات بيولوجية كنظرية دارون والنظريات الواقعية التي ما تزال تتحكم بطبيعة العلاقات الدولية.

ويجادل بأن الأديان من الضروريات للجنس البشري باختلاف مصادرها المتعدد بين تلك النابعة عن الوحي، أو العقل، أو القانون، وتلك الديانات النابعة عن السلوك، أو العلم، وديانات تخيلية أو إنسانية وأخرى أسطورية أو اندماجية ولكل ديانة صيغة حضارية خاصة بها، ودولة تؤطر معتقداتها في صيغ أخلاقية وإنسانية أكثر مثالية تعبر عن إستراتيجية الأدوات الناعمة التي تستبطن فيها الأدوات الصلبة أو التي تعيد رتيب الانتقال من دبلوماسية الترغيب إلى دبلوماسية الإرهاب أو العكس فيما يعرف بالعصا والجزرة.

وقد توصل الباحث إلى أن الديانات العالمية من حيث المرجعية تتوزع بين ديانات حيوية واختزلها في الديانات السماوية القائمة على الوحي الصحيح. ثم الديانات التقليدية:وهي تلك الديانات التاريخية أو تلك التي شكلها العقل الإنساني في التاريخ وقد تجمع بين عنصري المادة العقلانية التي جمعت بين الفكر والخبرة أو اقتصرت على أحدهما. ثم الديانات الاندماجية والتي تتكون من عدة أصول دينية وتقليدية وتهدف من ذلك إلى توحيد الديانات في مفهوم كلي وتسعى لتفسير المتناقضات بتأويلات فلسفية أخلاقية أو إنسانية.

ثم استدرك وذكر كثيرا من المعتقدات التي تتشكل حسب مناهجها وطرقها وبيئاتها وجنسها في قراءة عميقة متتالية كشفت عن العمق الذي كان غالبا ما يشير إليه في دراسته، ومصطلح العمق لا يعبر عن الجذر الأول لتكوين الديانة وإنما التشكيلات المتكونة عنه، كما أن الأصولية لديه لا تعني الديانات الأصولية كما هو شائع في الأدبيات السياسية. وإنما يحدد الأصولية بالطريقة المنهجية التي تحدد طبيعة الدليل حسب قوته إلى دليل أصل ومتأصل عليه، ومتأصل عنه أو المؤول عنه حسب أفهام العقول ومداركها وتفسير العقل للأصل لا يعني حاكميته. مشيرا إلى حركة البروتستانتية كحركة أصولية اعتمدت النصوص التوراتية وهي بذلك قد تجاوزت مرحلة الكنيسة الكاثوليكية التقليدية التي تعصبت للتأويل الشخصي باعتماده على النص في الوقت التي تتناقض مع النص.

وخاض الباحث سجالا من النقاش والعصف الذهني والإفاضة بالأدلة بالتنقيب عن أصولها ومساءلتها وتحقيقها بإعادتها إلى أقدم جذور النشأة التي تحدد طبيعة المفهوم بالأصل وليس مجرد التعامل مع المفهوم كظاهرة اجتماعية وسياسية وحضارية.

اختزلت دراسته عددا كبيرا من المفاهيم الرئيسية والمتفرعة عنها وميز بين المفاهيم الأصولية والمتكون عنها، ونقائضها، والعلاقة الارتباطية بين تلك المفاهيم التي تحدد طبيعة السلوك وتحولاته في شخصية الفرد والدولة والتنظيمات المجتمعية وتشكل تلك المفاهيم معمارا هندسيا متعاليا وبنيويا أو معمار متخيلا وهادما تتجسد بها شخصية الفرد والثقافتين السياسية والاجتماعية، وقد تميز بالحشد المفاهيمي وقدرته على تحديد السببيات المنطقية في استكشاف المرجعيات الجينيولوجية والمتكون بها، و كذلك ميز بين الأصوليات والمتأصلات أو القراءات المنبثقة عنها وفق مدركات القراءة التي تتأثر بواقعها وتفرخ عنها عددا من المعتقدات الدينية المفسرة تفسيرا قوميا أو طبقيا وأخرى سياسيا وأثنيا.

وجمع بين التحديات التي حددها بالعامل الخارجي سواء منه السياسي والعسكري أو الثقافي والديني والمعوقات التي حددها بالتهديدات الداخلية التي منها الإثنية و الطبقية والطائفية، كما جمع بين المفاهيم العربية والمفاهيم الوافدة بمسمياتها وتاريخها وظروف نشأتها وتأثيرها وواقعها، وقدمت الدراسة بلغة جزلة وعميقة ولغة فلسفية مركبة وأخرى قراءة أصولية. وتجد الكتابة تتنوع بتنوع الموضوعات التي يقوم بدراستها فنجده في سياق قراءته يعتمد على مناهج مختلفة تتناسبا تناسبا وصفيا وبنائيا مع الحالة التي يدرسها مما يعكس قدرته في التحليل على الجمع بين المناهج الغربية والشرقية والمناهج الإسلامية القديمة. ويغلب على دراسته الجانب الواقعي وتأثيراته على القيم من جهة وتأثير القيم على الواقع من جهة أخرى، فهو يرى أن هناك فروق بين النسبة والانتساب، فالأولى تعبر عن رؤية علمية تقاس بمقادير معينة تخضع للتجربة والانتساب للشيء بطريقة غير منطقية مع أن الحالتين جزء من الواقع المؤثر واللتان تتأثران به. وقد استطاع التعامل مع السرد النقلي والعقلي في وضع لبنات وأبنية من خلال مقاربة تاريخية بنيوية مقارنة.

أما من حيث تقسيماته المنهجية فقد أوقف الفصل الأول "المحددات الإستراتيجية التأسيسية وإشكالية التحولات الحضارية" على التكوينية أو تلك التي تعبر عن القيم المرجعية والبنوية، حيث أشار إليها بالمحددات للتعبير على أنها الأساس الرئيسي في تحديد طبيعة التوجهات الدولية والقوى الحضارية في علاقاتها مع الآخر وتفسيراتها له، كما جعلها أساسا لمعرفة التحولات الدولية والتنبؤ بسلوكيات الدول وأهدافها. وأخذت الأصولية صدارة المحددات بأنواعها الدينية والتاريخية والاندماجية، وقال بأنها من أهم الضوابط المحددة لكتابة البحوث الإنسانية. يتناول المبحث الأول"المحددات الأصولية وإشكالية التحولات الفكرية" فالأصولية عند الباحث لها رؤية منهجية علمية مختلفة عن التسميات السياسية والإعلامية التي توظفها الدول وفق أهدافها المرسومة لمواجهة الأخر وذلك من خلال طمس المفهوم وإلغاءه أو تجريمه واحتقاره تمهيدا لاجتثاثه والقضاء على مدركاته المنهجية. ومن هذه المفاهيم التي تعرضت للتشويه الأصولية التي ربطت بمفاهيم العنف والتطرف والإرهاب أو بسلوكيات شاذة أو متأولة تدعي نسبتها للمفهوم ومن ثم حدث الخلط

الممنهج والهادف بين السلوك وبين المفهوم الذي يتناقض مع السلوك. كالخلط بين الأصولية الإسلامية كمفهوم منهجي وسلوك تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة وحزب الله. ومثله وصفت الكاثوليكية من قبل التنويرين بالأصولية، ووصفت البروتستانتية بناء على سلوك بعض طوائفها المتطرفة بالأصولية.

ومن ثم فرق الباحث بين الأصوليات من حيث النشأة والتكوين وفرق بين الأصولية الإسلامية التي هي في نظره رؤية منهجية وبين العقائد المتفرعة عنها كالتشيع الإيراني القومي والتشيع العربي القومي ويجمع بينهما رؤية المعتقد واختلافات متفاوتة تصل إلى حد التكفير كالخلاف بين الجعفرية والإسماعيلية والنصيرية والدرزية في حالة السلم مع طائفة السنة الشق الآخر للإسلام حيث أن العامل السني يعد من أهم مقومات توحد الشيعة أو تفرقها، وفي الوقت ذاته تتعارض المصالح بين طائفة التشيع الجعفري الإيراني والتشيع الجعفري العربي بيولوجيا وسياسيا وجغرافيا ولكل جنس رموز وقوميات تختلف عن الآخر.

كما ميز بين المعتقدات السنية على دائرتين كبيرتين تختلف عقائديا وتتعدد درجات التفريق بينهما على أساس استدعاء الغيبيات في الحكم على الآخر فيما يسمى الصراع على مفهوم الفرقة الناجية، ومن جهة أخرى فإن كل فرقة لها سياقات اجتماعية وثقافية وسياسية وبيولوجية ولغوية مختلفة عن الآخر.

وكذلك الأصوليات الأخرى كالبروتستانتية والكاثوليكية التي تحمل مناهج مختلفة في رؤيتها للعالمية وقد بين أن المنهج يحدد طريقة الأصولي أو الآلية في التعامل مع الأدلة وفقا لمقتضيات الواقع. وقد توصل إلى أن الأصولية الإسلامية ليست دعوة تاريخية تحاول نقل الظروف المرجعية إلى واقعها، بل تتسم بالرؤية المستقبلية التي تجمع بين الأصول الثابتة كمحددات لإعمال العقل في الواقع وفق ضوابط منطقية ترفع مدركات العقل من النقص إلى الكمال، وتتباين العقول في التعامل مع المناهج في الاستدلالات النقلية والعقلية.

ومن ثم فإنه يرى أن التعصب ليس صفة دينية وإنما هي صفة سياسية واقتصادية وثقافية تعالت على القيم الدينية واستخدمتها للدافع عن مصالحها باسم المقدس لدور عامل الغيب والمعتقد في تجنيد المؤمنين كالاستغلال السياسي للمؤمنين في الحرب الأفغانية وسعي الأحزاب الإسلامية للوصول إلى السلطة عبر الديمقراطية أو الثورة باسم الخلافة الإسلامية مؤكدين على أن الوسائل تأخذ حكم المقاصد وهي نفس سياسة مكيافيلي القائلة بأن الغاية تبرر الوسيلة مع اختلاف بينهما في صياغة المفهوم صياغة اعتقادية.

كما استغل الإسلاميون معاناة الشعب والظروف الاقتصادية بشعارات وضع الحلول الاقتصادية باسم الإسلام وتعبئة الشعوب باسم الثورة من أجل الإسلام وهي نفس السياسة التي استغلتها الماركسية في ثورة الطبقات مع اختلاف السياق والثقافات بينهما من حيث التبرير. ونتج عن ذلك ثقافة الأسلمة أو أسلمة الديمقراطية والمفاهيم الغربية كالثورة والمساواة والعلمانية والمدنية باسم الإسلام ليس من اجل الإسلام بل من اجل السلطة ولا يعني أن هذه المعتقدات ارتبطت بغاية وإنما لها صفة الديمومة المتسمرة.

ولهذه التجارب المعاصرة سياقات تاريخية عبرت عنها ثقافة الشعوب الهندية والصينية والأوربية باسم الخلاص والمخلص الذي يوازي مفهوم الإمامة والخلافة في الإسلام وإن تطورت بعضها إلى ثقافة المنقذ المنتظر.

وترتبط بعض تلك المكونات بالأصوليات المتولدة عن الديانات التقليدية والاندماجية والتي تتسم بالتصلب والتعصب اللامنطقي للطبقات اللاهوتية أو تلك الطبقات السياسية التي تدافع عن مصالحها في مواجهة الآخر.

وأشار الباحث إلى أن العرب جعلوا من الأصولية ظاهرة سياسية واجتماعية متجاهلين عمقها الأصولي تقليدا في النقل دون وعي بنسب المفاهيم. وقد أشار الباحث إلى المفهوم السلفي كأحد المفاهيم التي غالبا ما تترادف مع الأصولية عند الكتاب وفق سياقات وأهداف لها أبعاد سياسية ودينية مشيرا إلى أن ذلك خلط بين منهجية الدليل ورغبات الباحث وبين تسييس البحوث والانتفاع بها؛ فالمفهوم قد يتغير عن أصوله بتأثيرات السياق البيئي المحيط به مع أن السياقات تتنافى مع القواعد المنهجية للأصولية، وهنا يميز الباحث بين قراءة المفهوم من حيث نشأته الجذرية وقراءة المفهوم في سياقاته الثقافية والبيئية. فالأسماء تحمل المسمى وتتلازم معه في الأصل وإن افترقت عنه أصبحت مفاهيم وضعية اصطناعية قصديه تتعارض مع منطق البحث وعقلانيته ولأمانة العلمية كالبحوث الاجتماعية التي وظفت سياسيا لتصبح أحد أعمدة النظم السياسية في قراءة الآخر من منظور رؤيتها الإيمانية للعالم.

وتناول في المبحث الثاني:المحددات البيولوجية– العرقية وإشكالية التحولات الإثنولوجية. وقد حشد عدد من النظريات العنصرية البيولوجية والثيوقراطية وميز بين المحدد البيولوجي بمفهوم الاصطفاء والصفوة التي بدأت في الديانات السماوية ثم مفهوم الاختيار المرتبط بمفهوم الاصطفاء كاختيار الأنبياء لأعوانهم ومن ثم اختيار الأمة لرموزها حيث تتنوع صفة التكوينات الطبقية والعرقية من منظور المقدس كالاصطفاء الإلهي لبني إسرائيل في الثقافة البروتستانتية واليهودية والكاثوليكية أو باسم آل البيت عند الشيعة أو الانتخاب الطبيعي كما في نظرية دارون والفاشستية.

ومن ثم كان المحدد البيولوجي جزءا من الأصولية من حيث التكوين قبل أن يتحول مع العقلانيين إلى اختيار طبيعي التي هي استرجاعا للنظرية الدهرية القائلة بقوة الدهر وسلطانه.

ومن ثم توسعت النظريات التي أصلت لمعايير الاختلاف بين الأعراق على أسس جينية وشكلية وجهوية وبرزت الثقافة العنصرية وثقافة الأنا بفكرتها الطبيعية الجسمانية عبر عدة سياقات انحرفت عن مفهوم الاصطفاء الإلهي والاختيار النبوي. ومن ثم تشكلت النظريات الثيوقراطية واللاهوتية في إطار قيمها الأصولية، والنظريات البيولوجية والعرقية كنظرية البنوة والمخلص، والسوبرمان والتفوق الآري المتولدة عن قيمها التاريخية.

وجاء الفصل الثاني بعنوان المحددات الاستراتيجية البنائية وإشكاليات التحولات السياسية. حيث تناول القيم المادية التي أعادت تشكيل القيم البنيوية وفقا لطبيعتها المادية وتكتسب هذه المحددات صفة المتغير لارتباطها بمتغيرات المادة،وتأتي المحددات الجيبوليتكية والحضارية في المرتبة الثانية وهي متغيرة ومتطورة وتابعة للمحددات الأصولية والعرقية أو قد تكون مستقلة في إطارها، وتتجسد بهما إرادة الأصولية أو العرقيات في الواقع السياسي وواقع العلاقات الدولية كما تتحكم بمسيرة التحولات الحضارية والمتغيرات الدولية.

وفيه مبحثين تناول في الأول "المحددات الحضارية واستراتيجية الصدام الحضاري". حيث أشار إلى المحددات الحضارية وبنيتها الثقافية وهي عند اللاهوتيين والساسة والمفكرين إشكالية أصولية وثقافية، وعند الاقتصاديين والاجتماعيين إشكالية مادية وبيولوجية، وعند السلوكيين إشكالية فسيولوجية، وعند المدنيين والتنظيميين إشكالية حداثية، ويرى الباحث أن الحضارة مجردة عن الثقافة قيمة مادية بحته أكثر ما يعبر عنها ثقافة الاستهلاك المادي للكماليات وثقافة السوق وثقافة الصراع على الثروات الطبيعية، أما إذا ارتبطت بالجانب الثقافي فإن الثقافة في نظره ليست رؤية أصولية وإنما هي حالة عقلية ووجدانية وأخلاقية أو تنظيمية سياسية تسعى للقضاء على الدين والحلول مكانه وينبع عنها الثقافة التنظيمية وثقافة القانون والثقافة المدنية وهي في علاقة اندماجية مع الحضارة غالبا.

ويرى أن العلمانية جزءا من لرؤية المنهجية للقيم الحضارية المميزة بين إرادة الله وإرادة الأفراد، كما أن الأيدلوجية المدنية تقدم مبدأ الدولة على الدين وهي من منتجات الحضارة التي لا تصارع الدين لكونها مادة وإنما لكونها حركة مادية تبرهن وجودها بثقافة فوقية مستقلة عن الدين وتسعى لإلغائه والحلول مكانه، وبهذه الرؤية التكاملية تأصلت النظريات الاقتصادية التي تحكمت بالاقتصاد العالمي.

ويرى أن السياسات الاقتصادية هي تنظيمات حضارية تسعى لمراكمة الثروة عبر الشركات الاحتكارية ومن ثم تشكيل طبقة الأغنياء وطبقة الشعب الذين يشعرون بالحرية في أوطانهم ولكنهم لا يجدون ما يأكلون أو قد يكونوا مجرد أدوات مروجة ومستهلكة لمنتجات الشركات الاحتكارية في أكثر الدول العالمية ديمقراطية.

ومن ثم ينتقل إلى المبحث الثاني حول "المحددات الجيوبولتيكية واستراتيجية الحروب العسكرية. ويرى أن المحدد الجيبولتيكي يندمج ويتكامل مع المحدد الحضاري وقد يكون الأول تبعا لرؤية حضارية وتاريخية، ويعد من هم أهم فروع علم الجغرافيا وأحد المحددات الاستراتيجية للتفكير السياسي والقوة العسكرية، وقد نتج عن هذا المحدد نظرية المجال الحيوي والإمبريالية، والإحلال الثقافي والامتدادات الاثنوجرافية ونظرية التمدد العضوي والبقاء للأقوى، والغاية تبرر الوسيلة، والحق الطبيعي التي تتجاوز فكرة الحدود

والتخوم، ونظريات القوة البرية، والجوية، والبحرية والبرمائية، والنظرية النووية، ونظريات المركز والهامش، والإطار، وجيبولتيك اللاهوت المقدس، من ثم تحددت مناطق الصراع بناء عليه وضم إلى جانب البر مناطق بحرية مرشحة للانفجار، ومجددة لتاريخية الصراع كمنطقة المحيط الهندي: وفقا لرؤية"روبرت ستويكيرس" أو منطقة البحر المتوسط عند كابلان أو منطقة المحيط الهادي.

وقد بدأت الدراسة بمساءلة النظريات الاستراتيجية الفاعلة في العلاقات الدولية "كنظريات صدام الحضارات لهنتجتون، ونهاية التاريخ لفوكوياما، والعمق الاستراتيجي لأوغلو، والتحدي والاستجابة لدريونيت، والتدهور الحضاري لاشبلنغر، ونظريات التمدد العضوي لراتزل، والبقاء للأقوى لداروين، ونظرية مالتوس، ونظريات الإبادة والعنصرية، والاستعمار، والنظريات الأصولية والأيدلوجية كالألفية والديمقراطية والشيوعية والليبرالية وغيرها من النظريات التي وظفتها القوى الكبرى والمؤثرة في السياسات الدولية.

وأعادتها إلى أصولها البنيوية التي منها تكونت كالديانات السماوية، والطوباوية التي تتعالى بالمثل وتنفصل عن الواقع، والقيم الأخلاقية التي تسعى لتقييد المجتمع والدولة بقيم التنمية والأنسنة، والقيم التاريخية التي تشكلت بها الدول القومية، والمعتقدات اللاهوتية التي جمعت بين مبادئ التنجيم والسيمياء والخيمياء، والعقائد الدينية التي تتكون من الأصوليات وتستشهد بها أو تلك العقائد المختلطة بالمتألهات الطبيعية والعقلانية والوجدانية.

فالرؤية الجيوبوليتكية للباحث تشير إلى أن لكل منطقة اقليمية عمقا وقلبا وأطراف وأن تهديداتها تختلف وإن كان يرى بأن التهديدات القادمة من الشرق هي الأكثر خطرا حيث أشار إلى أن التهديدات لن تكون عسكرية فقط فهناك تهديدات الفكر الديني والثقافي وتهديدات اقتصادية وعرقية.

وقد كتب الباحث عن التمايز العرقي وفق نظرية النسب إلا أنها تظل تابعة للتحديد الأصولي وللقيم التي يقبلها العقلاء، ولكل قاعدة استثناء والشاذ لا ينفي القاعدة بل يؤكدها.

وفي الخاتمة:

أشار الباحث إلى أهمية الدراسة في صياغة المحددات الاستراتيجية وأهميتها بالنسبة لصناع القرار السياسي القائم على رؤية بحثية مؤسسية لفهم عمق الآخر وأهدافه الجلية والكامنة ومن ذلك من خلال تحليل عالم الأشخاص وعالم الأشياء وعالم المعتقدات وظروف الزمان والمكان وتعد الأصولية من أهم المحددات وتتأصل بها النظريات العرقية والإثنية والثقافات في جزئيات مفارقة لأصالتها الأولى، ومن ثم تكون الأصولية مبررا شرعيا لمعتقديها أو تكون حركة إيمانية حقيقية. وكلما كانت الأصولية متكون بشري تسيس التدين كانت أكثر خطورة من الأصوليات الحقيقية.

وأن المحدد البيولوجي في الغالب يحدد السياسات القومية وهو عنصر وجودي على الرغم من وجود أيدلوجيات الأنسنة والمساواة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية إلا تلك المثاليات قد تكون وسيلة أو مبررا لفرض سياسة الأمر الواقع الذي يرتبط وجودا وعدم بالمحددات الأصولية والبيولوجية.

كما أن الحضارة مبررا لإثبات شرعية التفوق السابق وتجسيدا لاختيار الآلهة من جهة،واختيار الطبيعة أو العقل من جهة أخرى، ويوظف ذلك لتشريع أو شرعنة السياسات العنصرية والتفوق العرقي أو السياسة الاستعمارية واستغلال موارد الآخر واستيطان أرضه، حيث أن بعضها ذات قيم دينية أخرى ذات قيم طبيعية في استغلال الآخر وإبادته أو استعباده، ويصنع المحدد الحضاري الثقافة المدنية وثقافة الرفاه والاستهلاك، وعلى أساسه تنصف الدول بين متخلفة ومتقدمة وفقا للنظريات الاقتصادية والتنموية والتكنولوجية.

ويأتي المحدد الجيبوليتكي ليصنف الأرض ويحدد مراتبها الجيوسياسية لفرض السيادة العالمية أو لمواجهة التهديدات الأمنية أو لتوسيع المجال الحيوي وفقا لنظرية المجال الحيوي وبناء عليه تحدد القواعد العسكرية الدائمة والمؤقتة ومناطق الاستيطان ومن ثم تشكلت نظرية قلب الأرض والإطار ونظرية القوة العسكرية البحرية والجوية والبرية والنووية ولهذا المحدد منطلقاته الأصولية والحضارية والتاريخية والاقتصادية.

وأخيرا فإن الكتاب له من الأهمية بمكان لصناع القرار السياسي والباحثين في علم الاجتماع والأديان والفلسفات حيث يقدم الباحث خلاصة موسوعية عن العوامل المتداخلة التي تشكل الظواهر السياسية والاجتماعية والاثنية والطائفية في عالمنا المعاصر وتضع القواعد الأساسية للتنبؤ بالمستقبل المجهول بحيث لا يستغني عنها الباحث في الدراسات المستقبلية.

شروط النشر في مجلة الإصباح

- أن يكون المقال والبحث قد كتب لمجلة الإصباح الإلكترونية وألا يكون قد أرسل لمجلة قبلها أو نشر كلا أو منه شيئا أو ما يشبهه في أية وسيلة نشر ورقية أو الكترونية أو قدم في أحد المؤتمرات العلمية أو بأية طرق من الطرق التي تنفي عنه خصوصية إعداده للمجلة.
- أن يرفق البحث أو المقال بصورة من الوثيقة الشخصية وصورة من المؤهل والسيرة ذاتية (V) باللغتين العربية والفرنسية أو العربية والإنجليزية.
- أن يكتب عنوان المقال أو البحث باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية أو العربية والفرنسية.
- أن يكتب ملخصا عن الموضوع باللغة الفرنسية "ليس لها حد معين".
- أن يحدد إشكاليات البحث والمشكلة الرئيسية وفرضياتها ومناهجها والغاية من الدراسة وأهميتها والكتابات السابقة والمفاهيم الرئيسية وأنسابها وآليات البحث والوصف والتحليل والاستنتاجات الجزئية التراكمية والنتائج الكلية وأن يرفق البحث بقائمة النقول وفق تقسيماتها إلى (المراجع "الكتب التي لها اعتبارات مقدسة كالكتب الدينية والتاريخية والأصولية، المصادر "الحديثة والمعاصرة، ثم المترجمة، فالمصادر بلغاتها الأجنبية.
- أن يتقيد الباحث بلائحة التوثيق وفقا لما تعتمده المجلة.

- تنشر المجلة المراجعات النقدية للكتب الحديثة والمهمة التي تتناول بعضا من اهتمامها بأية لغة أجنبية بما لا يزيد عن 3500 كلمة وتخضع هذه المراجعة لقواعد التحكيم.
- تنشر المجلة البحوث وفقا لمضمونها وفائدتها ومنهجيتها ولا تأخذ بعين الاعتبار مكانة الباحث الاجتماعية والسياسية والأكاديمية والسيرة الذاتية.
- تتبنى المجلة نشر البحوث باللغتين الفرنسية والإنجليزية مع ارفاق ملخص مستوفي المعايير باللغة العربية.
- تتبنى المجلة نشر البحوث العلمية بأحد اللغات الثلاث أو بها جميعا.

عن الإجراءات البحثية:

- أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث والمقالات فيما يتعلق بإحالة المعلومات إلى مصادرها وتوثيق الاقتباس والأمانة العلمية في النقل والتهميش.
- تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال باللغة العربية وترجمة لعنوان المقال باللغة الإنجليزية، وتتضمن اسم الباحث ورتبته العلمية، والمؤسسة التابع لها، الهاتف، والفاكس والبريد الالكتروني وملخصين، في حدود مائتي كلمة للملخصين مجتمعين، (حيث لا يزيد عدد أسطر الملخص الواحد عن 10 أسطر بخط (12 simplified Arabic) للملخص العربي و(1 Times New Roman 2للملخص باللغة الانجليزية(، أحدهما بلغة المقال والثاني باللغة الانجليزية على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية
- أن يكون المقال خاليا من الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية والمطبعية قدر الإمكان.
- أن تلتزم الدراسات الميدانية بالمنهجية المعروفة في عرض المشكلة، والخطوات المنهجية، والموضوعية والتثبت، وما يتعلق بالمنهج والعينة وأدوات الدراسة والأساليب الإحصائية وعرض النتائج ومناقشتها.